سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور الشركات المتعددة الجنسيات

ثانياً: معالم الهيمنة ومخاطرها

أولاً: دور الشركات المتعددة الجنسيات

تشكِّل الشركات المتعددة الجنسيات محوراً رئيساً في العولمة؛ بحيث تختلف خصائصها عن الشركات الاحتكارية التي ميّزت بداية القرن ٢٠، فهذا التحوُّل يجسِّد لنا مدى إسهام (ش م ج)[١] في تسريع وتيرة العولمة، ويتجلّى دورها من خلال الآليات التالية:

١. **الانتشار الجغرافي:** حيث كانت الاحتكارات السابقة تركِّز معظم نشاطها داخل دول محدودة، وتحاول حماية السوق الوطنية من المنافسة الخارجية، وكان لبعضها فروع في مجال التعدين وبعض النشاط المالي أو التجاري داخل هذه الدول أو خارجها ولكن في أضيق الحدود، أما نشاط (ش م ج) فهو ينتشر في العالم بأسره؛ فقد تطورت بشكل مذهل خلال العقدين الأخيرين؛ حيث انتقل عددها من ١١ ألف شركة تتحكم بـ ٨٢,٠٠٠ فرع عام ١٩٧٥ إلى ٣٧,٥٠٠ شركة تتحكم بـ ٢٠٧,٠٠٠ فرع عام ١٩٩٥[٢]، وهذا يبيِّن لنا مدى اختراق هذه الشركات لحدود دول العالم.

٢. **حركة السلع والخدمات:** كانت الشركات الاحتكارية السابقة مرتبطة ببضاعة محدّدة تشكِّل نشاطها الأساسي، وتحمل اسم شخص أو عائلة (فورد، فرانكلين، كارنيجي...)، بينما (ش م ج) تنوّعت نشاطاتها ومنتجاتها

(١) نظراً لتكرار هذا المصطلح في عدة مواضع؛ سنوجزه بالرمز (ش م ج)، كما تُعرف بعبارات شتى من بينها: عبرات القوميات، الشركات عابرة القومية، شركة متعدية الجنسية، مشروعات متخطية القوميات، الشركات الاحتكارية دولية النشاط...

(٢) نايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب»، مرجع سابق، ص: ٢٩.

حالياً؛ وذلك لعدة اعتبارات اقتصادية أهمها: تفادي مخاطر تقلبات الأسعار والأسواق والكساد وأيضاً مواجهة الصراع التنافسي العالمي، كما أصبحت تحمل اسم الشركة الأم مضافاً إليه مجال نشاط خاص؛ فالشركة «ميتسوبيشي» تضم سبع شركات هي: «ميتسوبيشي السيارات، ميتسوبيشي الكهرباء، بنك ميتسوبيشي، وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، وميتسوبيشي للكيماويات، وميتسوبيشي المصرفية وميتسوبيشي للمواد»[١]؛ مما يؤدي إلى سيطرتها على كافة النشاطات الاقتصادية، وكنتيجة لهذا التنوع في النشاط والإنتاج أدى ذلك إلى كبر حجم صادراتها؛ ومن ثمّ التحكم في حركة التجارة العالمية.

ففي سنة ١٩٩٢ وصلت المبيعات المحقّقة بالنسبة لـ (ش م ج) خارج بلدها الأم إلى ٥,٥٠٠ مليار دولار؛ أي فاقت قيمة الصادرات العالمية للسلع والخدمات (٤,٧٠٠ مليار دولار)[٢].

٣. **حركة رؤوس الأموال:** تتجسد هذه الحركة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وانتقال عوائدها التي تحقّقها من الخارج؛ حيث تُعتبر (ش م ج) الأداة التي تُعبِّر عن الاستثمار الأجنبي المباشر بحثاً عن فرص الربح وهذه الأرباح تحوَّل من الفروع إلى الشركة الأم، فرصيد استثماراتها بلغ ٢,٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥، مقابل رصيد استثمار قدره ٣٧٠ مليار دولار عام ١٩٧٨[٣].

وتدفع ظروف النمو الاقتصادي البطيء أو موجات الانكماش مسؤولي هذه الشركات إلى الحذر من الاستثمار الإنتاجي، وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية (استثمارات غير مباشرة) عن طريق القطاع المالي (بنوك، تأمين، مؤسسات ادخار واستثمار...) ففي عام ١٩٧٧ بلغ حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف ١٨

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٣.
(2) Fereydon A. Khavand, *Le Nouvel Ordre Commercial mondiale: du GATT à l'OMC*, Nathan, 1995. P. 117.
(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٦.

مليون دولار أمريكي، في حين بلغ عام ١٩٩٥ هذا الحجم ١,٣٠٠ مليار دولار[١].

٤. **حركة المعلومات:** لقد أسهم التطور التكنولوجي في آلية عمل (ش م ج)؛ حيث برزت ظاهرة جديدة «العمل عن بعد» باستعمال «الحاسوب الإلكتروني متعدِّد الجنسيات»[٢]، من قِبل هذه الشركات خاصة في العمليات المصرفية والنقدية؛ ممّا سمح لها بتوافر المعلومات والبيانات الاقتصادية.

ثانياً: معالم الهيمنة ومخاطرها

تُعتبر (ش م ج) قوة تجارية وتسويقية وإدارية وتكنولوجية، «فهذه الشركات ضخمة بحيث إن قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم»[٣]، وتتجلّى ملامح الهيمنة ومخاطرها فيما يلي:

١. **الحد من سيادة الدولة:** فنظراً لحجم استثمارات (ش م ج) المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم؛ فإنها قادرة على الانتقاص من سيادة هذه الدول، فإذا رغبت دول ما في إتِّباع سياسات معيّنة تؤثِّر سلباً في أرباح أحد الفروع؛ تقوم الشركة الأم بإغلاق الفرع، وتنقله إلى مكان آخر، فهي تملك الحرية الكاملة في التنقُّل عبر العالم وهذا في حدّ ذاته يشكِّل رادعاً للدولة المضيفة.

كما تقوم الشركات المالية عابرة القوميات (كالمصارف وشركات التأمين...) والتي توجد فيها استثمارات غير مباشرة أو توظيفات في العديد من الدول، بإلزام الدول المضيفة لهذه الاستثمارات بمعايير أداء معيّنة، فإذا لم تلتزم الدول المضيفة بهذه المعايير نزحت الاستثمارات غير المباشرة؛ مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم وسندات الدولة المضيفة وانخفاض احتياطات

---

(١) المرجع السابق، ص: ٤٨١.

(٢) ميرونوف. آآ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة: القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ت، ص: ٢٣.

(٣) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟»، في العرب والعولمة، مرجع سابق، ص: ٤١٣.

بنوكها المركزية من العملات الأجنبية؛ الشيء الذي يقود إلى حدوث إفلاسات واختلالات مالية فيها، وهذا يبيِّن لنا أثر (ش م ج) في سيادة الدولة.

كما تمكّنت (ش م ج) من توريط دول العالم فيما يسمى «تنافس النظم الضريبية»؛ حيث أصبحت الدول تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب الاستثمارات بتحقيق عوامل جذب (ش م ج)، من خلال جعل معدلاتها الضريبية أقل ما يمكن «ففي ألمانيا انخفض متوسط الضريبة الفعلية على أرباح الشركات... منذ عام ١٩٨٠ من ٣٧٪ إلى ٢٥٪ فقط في عام ١٩٩٤، وفي الواقع فإن هذا التطور ليس ظاهرة ألمانية بحتة، ففي ظل التنافس الضريبي السائد تنخفض نسبة الضرائب المفروضة على الشركات، ليس في بلدان معيّنة فحسب؛ بل هي في انخفاض مستمر على مستوى العالم»[١]، وهذا يبيِّن قدرة (ش م ج) على تحديد معدلات الضريبة.

٢. **تمركز الشركات متعددة الجنسيات وتحالفاتها:** يُبرز بعض الكتّاب أن أغلبية المقرات الرسمية لـ (ش م ج) موزَّعة –على التساوي تقريباً– بين ثالوث جغرافي: الولايات المتحدة (١٥٣) والاتحاد الأوربي (١٥٥ شركة) واليابان (١٤١ شركة)[٢]؛ إلا أن هذا لا يُخفي مصالح الشركات الأمريكية واليابانية والأوربية في إطار التحالفات الثالوثية، فمثلاً بين (*IBM*) و (*TOSHIBA*) و (*SIEMENS*) التي تهدف إلى مراقبة سوق أو قطاع على المستوى العالمي، ومنه نتساءل عن مصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه المعادلة!!؟

٣. **السيطرة على الاقتصاد العالمي:** تسيطر (ش م ج) على ٧٠٪ من التجارة العالمية، وهي مسؤولة عن ثُلث الناتج العالمي و٧٥٪ من الطاقة العالمية الخاصة للبحث والتطوير، وهي تستخدم ٧٣ مليون عامل يمثِّلون ١٠٪ من حجم الاستخدام العالمي[٣]؛ وهي تمثِّل العمالة المنتقاة الأكثر كفاءة، كما أن إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة (١١,٤٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٥) حسب مجلة

(١) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سابق، ص: ٣٥٥.

(٢) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبرالية»، مرجع سابق، ص: ١٥.

(٣) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٣٦.

فورشن *Fortune Magazine* (يوليو ١٩٩٦) تساوي ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٦ (٢٥,٣٠٠ مليار دولار)[١]، كما تلخِّص هذه المجلة إجمالي بيانات الشركات الـ ٥٠٠ في عامي (١٩٩٤-١٩٩٥) في الجدول اللاحق؛ حيث أهم ما يُظهره هو قلّة عدد العمال منسوباً إلى الأصول أو حتى إلى قيمة الأسهم وهذا نتيجة التطور التقني الحاصل، كما أنه في ظرف سنة واحدة فقط زادت الإيرادات بـ ١٠,٧٪ وارتفعت الأرباح بنسبة ١٤,٨٪، هذا وضع ٥٠٠ شركة فقط؛ فكيف نتصوّر حال ٤٠ ألف شركة تمثِّل أخطبوطاً ضارباً أطرافه على العالم كله!!

جدول ٥: إجمالي بيانات الشركات ٥٠٠ في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥

البيانات	١٩٩٤	١٩٩٥	نسبة الزيادة (٪)
الأصول (مليار دولار)	٣٠,٩٠٠	٣٢,٢٠٠	٤,٢
إجمالي قيمة الأسهم (مليار دولار)	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠	٦,٢
إجمالي الإيرادات (مليار دولار)	١٠,٣٠٠	١١,٤٠٠	١٠,٧
إجمالي الأرباح (مليار دولار)	٢٨١,٨	٣٢٣,٤	١٤,٨
العمالة (مليون عامل)	٣٤,٦	٣٥,٣	١,٧

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية»، مرجع سابق، ص: ١٦.

من خلال ما سبق؛ يظهر لنا جلياً أن (ش م ج) هي شركات متكاملة في مختلف [illegible]دية، فمراقبتها لكل المراحل والنشاطات الإنتاجية والمالية جعلها تسهم في درجة تشابك الاقتصاد العالمي الذي أصبح تحت سيطرتها؛ وبالتالي فهي وسيلة لتحقيق مبادئ الليبرالية والشبكة الأكثر فعالية في حركة العولمة.

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبرالية»، مرجع سابق، ص: ١٦.